

القطاع الخاص: من الذي ينبغي أن يخضع للمساءلة؟

بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق

تقرير عام 2018

موجز
التوصيات



INDEPENDENT
ACCOUNTABILITY
PANEL
EVERY WOMAN, EVERY CHILD, EVERY ADOLESCENT.

في أيلول/ سبتمبر 2015، استهل الأمين العام للأمم المتحدة الاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق للفترة 2016-2030 (الاستراتيجية العالمية) للمساعدة على المضي قدماً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتستند هذه الاستراتيجية إلى 15 عاماً من التقدم المُحرز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وحركة "كل امرأة، كل طفل". وتتمثل إحدى الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لحركة "كل امرأة، كل طفل" في ضمان التنفيذ القوي لأهداف التنمية المستدامة.

ولهذا الغرض، عين الأمين العام للأمم المتحدة الفريق المستقل للمساءلة المعني بمبادرة "كل امرأة، كل طفل، كل مراهق". ويقدم الفريق تقييماً مستقلاً للتقدم المُحرز والتحديات المطروحة، من أجل المساعدة على تعزيز استجابة الدوائر الدولية المعنية بالصحة واستجابة البلدان في شتى أنحاء العالم.

وأعضاء الفريق المستقل للمساءلة ينتمون إلى مختلف الأقاليم والتخصصات - من الخبراء في مجال حقوق الإنسان ومجال الصحة إلى الإحصائيين - ويسعون إلى استعراض اهتمام المجتمع العالمي بتعزيز المساءلة على صعيد طيف المسائل التي تتناولها ركائز الاستراتيجية العالمية الثلاث التي تتمثل في البقاء على قيد الحياة والازدهار وإحداث التحوّل.

وأعضاء الفريق المستقل للمساءلة هم:

- كارمن باروزو (البرازيل) وكول شاندرافوتام (نيبال)
- وهما الرئيسان المشاركان؛ وبريندا كيلن (أيرلندا)
- وبالي ليهوهلا (جنوب أفريقيا)
- ووينفريد أوسيمبو ليشوما (كينيا)
- وإليزابيث مازون (المملكة المتحدة)
- وجيورجي بكاكوز (جورجيا)
- وداكسيستا ويكرماراثني (سري لانكا)
- وأليسيا إيلي يامين (الولايات المتحدة الأمريكية).



توصيات لإحداث تحول في مساءلة القطاع الخاص

فالصحة حق أساسي من حقوق الإنسان. وهي ليست سلعة. ولن تنظم الأسواق نفسها بنفسها لتحقيق الإتاحة المنصفة للأدوية والخدمات. ولا يمكن إخضاع الاحتياجات الأساسية للأشخاص الذين يعيشون في الفقر - واحتياجات النساء والأطفال والمراهقين - لهوامش الربح والمصالح المالية. ويجب على الشركات التي تشارك في سياق التغطية الصحية الشاملة أن تلتفت حول هدف محوري واحد، ألا وهو تحسين صحة الناس. وفي إمكانها أيضاً أن تجني ثمار ذلك وأن تحصل على بعض الأرباح. وفي إمكان القيادات السياسية والمؤسسية وبناء الثقة التي تمس الحاجة إليها بين المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة، أن يضمننا تحقيق هذه الأهداف.

ويقدم هذا التقرير خمس توصيات تتوجه إلى الحكومات والبرلمانات والنظم القضائية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء في مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وحركة "كل امرأة، كل طفل" والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص نفسه. ويحدونا الأمل، بعد أن قمنا بتكليف النهج البناء الذي انتهجناه إزاء المساءلة للتركيز على القطاع الخاص - على صعيد كامل دورة الرصد والاستعراض واتخاذ الإجراءات وتصحيحها - في أن يفيد هذا التقرير الجهات الفاعلة الهادفة إلى الربح من القطاع الخاص في سعيها إلى توجيه مشاركتها وأدائها في المستقبل. ومن شأن تعزيز مساءلة القطاع الخاص أن يساعد على ضمان أفضل النتائج للجميع - من أجل الصالح العام والخاص - وعلى إيجاد عالم يتمتع بأكبر قدر من الصحة والعدالة، يتمكن النساء والأطفال والمراهقين من البقاء على قيد الحياة والازدهار وإحداث التحول.

تتطلع الحكومات والجهات المانحة الثنائية ومنظومة الأمم المتحدة على نحو متزايد إلى مساعدة القطاع الخاص في مواجهة التحديات العالمية وتمويل أهداف التنمية المستدامة. ولكن من الذي يتحقق من احترام الجهات الفاعلة من القطاع الخاص لحق المرأة والطفل والمراهق في الصحة؟ ومن المسؤول عن إخضاع هذا القطاع للمساءلة؟

هذان هما السؤالان اللذان اعتمزم الفريق المستقل للمساءلة المعني بمبادرة "كل امرأة، كل طفل، كل مراهق" والتابع للأمم المتحدة الإجابة عليهما تنفيذاً لولايته، باستخدام منظور المساءلة المحدد: من يخضع لمساءلة من، وبشأن ماذا، وكيف؟

وفي هذه المرحلة من خارطة الطريق إلى عام 2030، من الضروري أن نحسن تناول مساءلة القطاع الخاص. فالقطاع الخاص يضطلع بدور ضخم في الصحة - بتقديم الخدمات والأدوية، والابتكار في مجال الاكتشافات الطبية المنقذة للأرواح، وتوفير الغذاء الذي نحتاج إليه لنعيش. كما أن العديد من الصناعات تؤثر على المحددات الاجتماعية الأساسية للصحة وعلى عافية الناس بوجه أعم، على الصعيد المحلي وعبر الحدود.

ولا يتمثل السؤال المطروح في إذا ما كان ينبغي للقطاع الخاص أن يشارك، وإنما كيف ينبغي له أن يشارك. وهنا يأتي دور المساءلة. ففي حين أن بعض الجهات الفاعلة من القطاع الخاص تواكب التطلعات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة على نحو متزايد، فإن العديد منها لا يواكبها. وفي حين أن العديد منها يلتزم بالتنظيم الذاتي، فإن هذا لا يُعد كافياً في حد ذاته. ففي عدم وجود آليات المراقبة القوية، والاستعراض المستقل، والمعالجة الكافية، ومشاركة المجتمع المدني بنشاط في توجيه أداء القطاع الخاص وتشكيله، فإن المساءلة قد تصبح مجرد حديث مرسل.

توصيات

الفريق المستقل للمساءلة

1

إتاحة الخدمات والحق في الصحة

من أجل تحقيق الإتاحة الشاملة للخدمات وحماية الصحة وحقوق المرأة والطفل والمراهق ذات الصلة، ينبغي للحكومات تنظيم الجهات المقدمة للخدمات من القطاع الخاص والقطاع العام. وينبغي للبرلمانات أن تعزز التشريعات وضمان مراقبة إنفاذها. وينبغي لشراكة التغطية الصحية الشاملة لعام 2030 توجيه القيادات السياسية على أعلى المستويات في سبيل معالجة شفافية القطاع الخاص وخضوعه للمساءلة.

2

صناعة المستحضرات الصيدلانية والإتاحة المنصفة للأدوية

لضمان الإتاحة المنصفة والميسورة التكلفة للأدوية الأساسية الجيدة والمنتجات الصحية ذات الصلة أمام جميع النساء والأطفال والمراهقين، ينبغي للحكومات والبرلمانات تعزيز السياسات واللوائح التي تحكم دوائر صناعة المستحضرات الصيدلانية.

3

دوائر صناعة الأغذية والسمنة والأمراض غير السارية

من أجل التصدي للانتشار المتزايد للسمنة والأمراض غير السارية بين النساء والأطفال والمراهقين، ينبغي للحكومات والبرلمانات تنظيم دوائر صناعة الأغذية والمشروبات واعتماد اتفاقية عالمية ملزمة. وينبغي لوزارات التعليم والصحة توعية الطلاب والجمهور بأكمله بشأن النظام الغذائي وممارسة الرياضة، وتحديد المعايير الخاصة بهما في البرامج المدرسية. وينبغي إدراج الالتزامات ذات الصلة في جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة العشرين القادم.

4

الشركاء في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وفي حركة "كل امرأة، كل طفل"

ينبغي للشركاء في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وفي حركة "كل امرأة، كل طفل" تعزيز معايير الرصد والمساءلة الخاصة بالمشاركة مع قطاع الأعمال، مع التركيز على صحة المرأة والطفل والمراهق. وينبغي لهم الدعوة إلى وضع مساءلة القطاع الهادف إلى الربح على جدول الأعمال العالمي لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالصحة. وينبغي للكيانات التابعة للشراكة الصحية السادسة للأمم المتحدة ومرفق التمويل العالمي لدعم حركة "كل امرأة، كل طفل" أن ترتقي بمعايير المساءلة في البرامج القطرية التي تدعمها.

5

الجهات المانحة ومشاركة قطاع الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ينبغي للشركاء في التعاون الإنمائي ضمان أن معايير الشفافية والمساءلة التي تتواءم مع الصحة العمومية تُطبق في جميع مشاركاتهم مع القطاع الهادف إلى الربح. وينبغي لهم الاستثمار في القدرات الوطنية الخاصة بالتنظيم والإشراف، وتنظيم الجهات الفاعلة التي تنتمي إلى القطاع الخاص والتي تتخذ مقارها في بلدانهم.

إتاحة الخدمات والحق في الصحة

1

التوصية 1

من أجل تحقيق الإتاحة الشاملة للخدمات وحماية الصحة وحقوق المرأة والطفل والمراهق ذات الصلة، ينبغي للحكومات تنظيم الجهات المقدمة للخدمات من القطاع الخاص والقطاع العام. وينبغي للبرلمانات أن تعزز التشريعات وضمان مراقبة إنفاذها. وينبغي لشراكة التغطية الصحية الشاملة لعام 2030 توجيه القيادات السياسية على أعلى المستويات في سبيل معالجة شفافية القطاع الخاص وخضوعه للمساءلة.

وينبغي لوزارات الصحة إدراج الجهات المقدمة للخدمات الهادفة إلى الربح في نُظُمها الوطنية الخاصة بتصريف الشؤون الصحية بوضع استراتيجيات الإشراف على القطاع الخاص ومساءلته.

التدابير الرئيسية

- مطالبة جهات القطاع الخاص المقدمة للخدمات بتقديم التقارير إلى وزارة الصحة، وإدراج هذه الجهات في عمليات الرصد والاستعراض الشاملة للنظام بأكمله، ومواءمة المعايير الخاصة بجودة الرعاية على صعيد المرافق الخاصة.
- ضمان امتثال الجهات المقدمة للخدمات للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل حماية حقوق المرضى، وضمان إذكاء وعي الجمهور بشأن حقوق المرضى وآليات الشكاوى المتاحة. وينبغي معاقبة انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي تنبع من عدم الاحترام وإساءة المعاملة في مرافق رعاية الأمهات.

وينبغي للبرلمانات سنّ التشريعات التي تحكم البارامترات المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص في مجال الصحة، وتعزيزها، وضمان الإشراف والإنفاذ على نحو مُجدّي.

التدابير الرئيسية

- فرض اعتماد الجهات المقدمة للخدمات الصحية من قبل جهات مستقلة واشتراط إجراء مراجعة حسابات مستقلة للمرافق ولشركات التأمين لضمان الامتثال للمعايير الخاصة بجودة الرعاية والمستحقات التي تنص عليها مخططات التغطية الصحية الشاملة.
- التوسع في المواثيق الخاصة بحقوق المرضى لتشمل صراحةً الجهات الخاصة المقدمة للخدمات الهادفة إلى الربح؛ واشتراط وضع المرافق التابعة للقطاع الخاص وشركات التأمين لآليات فعالة للشكوى والجبر.

وينبغي لشراكة التغطية الصحية الشاملة لعام 2030 المساعدة على دفع العمل على ضمان السياسات الوطنية الشاملة والتعاون العابر للحدود الوطنية من أجل إخضاع القطاع الخاص للمساءلة. وينبغي لها وضع المرأة والطفل والمراهق - والمساءلة بشأن صحتهم وحقوقهم - في موقع الصدارة من خطة التغطية الصحية الشاملة العالمية. ويلزم اتباع نهج شامل، يتضمن أدوار وزارات الصحة ويتجاوزها لإشراك طيف من القطاعات في إخضاع دوائر الصناعة للمساءلة بشأن أثرها على التغذية والبيئة وسائر المحددات الاجتماعية والاقتصادية للصحة.

صناعة المستحضرات الصيدلانية والإتاحة المنصفة للأدوية

التوصية 2

لضمان الإتاحة المنصفة والميسورة التكلفة للأدوية الأساسية الجيدة والمنتجات الصحية ذات الصلة أمام جميع النساء والأطفال والمراهقين، ينبغي للحكومات والبرلمانات تعزيز السياسات واللوائح التي تحكم دوائر صناعة المستحضرات الصيدلانية.

وينبغي أن يتضمن تعزيز مساهمة دوائر صناعة المستحضرات الصيدلانية ككل، في تتماشى مع الصحة العمومية، مزيماً من التنظيم الذاتي الفعّال من جانب الشركات الصيدلانية امتثالاً للسياسات ومن القوانين ومدونات قواعد السلوك الداخلية واللوائح الحكومية والقانونية الخاضعة للإنفاذ الدقيق، فضلاً عن السياسات التي تزود الشركات بالحوافز.

وينبغي لوزارات الصحة والوكالات العامة المعنية بالتنظيم والشرء تعزيز السياسات واللوائح التي تحكم دوائر صناعة المستحضرات الصيدلانية وسائر الجهات الفاعلة المشاركة في توفير الأدوية، بالتعاون مع وزارات المالية والتجارة وغيرها من الوزارات.

التدابير الرئيسية

- إجراء عمليات التقييم والاستعراض الوطنية للتقدم المُحرز في ضمان إتاحة الأدوية الأساسية للمرأة والطفل والمراهق. وينبغي للشركات الصيدلانية أن تقدم تقارير عن جهودها الرامية إلى تيسير الإتاحة المنصفة والميسورة التكلفة للأدوية الأساسية؛ كما ينبغي لها أن تكفل الشفافية العامة بشأن سياساتها وتنفيذها لهذه السياسات (بما في ذلك فيما يتعلق بالتسعير)، وبشأن مستويات المساءلة.
- ضمان الامتثال للمعايير والشفافية في عمليات الشراء؛ ووضع شروط تعاقدية واضحة عند التفاوض بشأن الشراكات بين القطاع العام والشركات الصيدلانية من القطاع الخاص.
- تحقيق أقصى استفادة من اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في المفاوضات التجارية والاستثمارية. وإجراء عمليات تقييم الأثر على الصحة وحقوق الإنسان وإتاحتها للاطلاع العام.
- تحديد المعايير والمتطلبات الدنيا لتنظيم الصيدليات ومنافذ بيع الأدوية بالتجزئة.

وينبغي للبرلمانيين تعزيز التشريع والإشراف لضمان احترام الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص المعنية بتوفير الأدوية الأساسية لمبدئي الحق في الصحة والتسعير العادل.

التدابير الرئيسية

- المطالبة بالشفافية بشأن التكاليف على صعيد البحث والتطوير في مجال الأدوية والمعالجات وإنتاجها وتوزيعها وتسويقها.
- ضمان وضع معايير صارمة وإنفاذ التشريعات المتعلقة ببراءات الاختراع من منظور الاحتياجات الخاصة بالصحة العمومية.
- مطالبة الشركات الصيدلانية بجعل التجارب السريرية متاحة للاطلاع العام.
- استخدام الحوافز المالية وغيرها من الحوافز لدفع الشركات الصيدلانية إلى الاستثمار في البحث والتطوير بما يتماشى مع أولويات الصحة العمومية.
- وضع معايير السلوك لإدارة تضارب المصالح.
- توحيد أسعار الأدوية، بطرق من بينها وضع ضوابط للأسعار وأسقف للمصروفات من الأموال الخاصة؛ وضمان وعي الجمهور بالحدود القصوى للأسعار ورد التكاليف المدفوعة من الأموال الخاصة.

دوائر صناعة الأغذية والسمنة والأمراض غير السارية

التوصية 3

من أجل التصدي للانتشار المتزايد للسمنة والأمراض غير السارية بين النساء والأطفال والمراهقين، ينبغي للحكومات والبرلمانات تنظيم دوائر صناعة الأغذية والمشروبات واعتماد اتفاقية عالمية ملزمة. وينبغي لوزارات التعليم والصحة توعية الطلاب والجمهور بأكمله بشأن النظام الغذائي وممارسة الرياضة، وتحديد المعايير الخاصة بهما في البرامج المدرسية. وينبغي إدراج الالتزامات ذات الصلة في جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة العشرين القادم.

وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إبرام اتفاقية عالمية ملزمة لتعزيز النظم الغذائية الصحية ولتعزيز قيود على تسويق دوائر صناعة الأغذية والمشروبات للسلع غير الصحية.

التدابير الرئيسية

ينبغي أن تنص الاتفاقية التي سيجري التفاوض بشأنها بعد إجراء مشاورات عامة واسعة النطاق، على ما يلي:

- تحديد المتطلبات القانونية الدُّنيا لتوجيه الحكومات في سعيها إلى وضع اللوائح.
- إزام الدول الأعضاء بتقديم التقارير والدعوة إلى تقديم تقارير مستقلة من قبل الأمم المتحدة والمجتمع المدني والتحالفات الأكاديمية ودوائر صناعة الأغذية والمشروبات، وجعلها متاحة للاطلاع العام.
- الجمع بين المعايير الدولية القائمة بالفعل - بما في ذلك المدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل لبن الأم - والمبادئ التوجيهية بشأن التسويق للأطفال والمراهقين.
- إنشاء آلية عالمية مستقلة للاستعراض فضلاً عن إجراء الاستعراضات الوطنية المشتركة.

وينبغي للحكومات والبرلمانات والنظم القضائية سن اللوائح والتشريعات وإنفاذها للحد من إنتاج دوائر صناعة الأغذية والمشروبات وتسويقها للمنتجات غير الصحية، مع إيلاء اهتمام خاص بالمرأة والطفل والمراهق.

التدابير الرئيسية

- حظر تسويق الأغذية والمشروبات غير الصحية على شاشات التلفاز في الأوقات التي يشكل فيها الأطفال الجمهور الرئيسي للمشاهدين.
- اشتراط تقديم الوجبات المدرسية المغذية وتنفيذ برامج التوعية الصحية.
- فرض ضرائب على الأغذية والمشروبات غير الصحية - بما في ذلك المشروبات التي تحتوي على السكر.
- مواءمة التشريعات الوطنية مع المدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل لبن الأم.
- اشتراط الحد من العناصر غير الصحية التي تحتوي عليها الأغذية والمشروبات، وفرض التوسيم الواضح.
- وضع السياسات والحوافز المالية الابتكارية لتشجيع دوائر صناعة الأغذية والمشروبات على إنتاج الأغذية والوجبات الخفيفة الصحية.

وينبغي للحكومات والشركات ضمان إدراج الالتزامات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية إزاء صحة المرأة والطفل والمراهق في جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة العشرين القادم، مع التركيز على التصدي للسمنة والأمراض غير السارية. وينبغي تحديد المعايير الدُّنيا "لعدم الإضرار" بالصحة العمومية للشركات التي تنضم إلى مؤتمرات القادة في مجال الأعمال (التي تمثل دوائر الأعمال التجارية في بلدان مجموعة العشرين)؛ وينبغي التوسع في نطاق تلك المعايير لتتجاوز حدود عمليات الشركات، بطرق من بينها إنشاء آليات الإنفاذ خارج حدود الدولة.

الشركاء في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وفي حركة "كل امرأة، كل طفل"

التوصية 4

ينبغي للشركاء في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وفي حركة "كل امرأة، كل طفل" تعزيز معايير الرصد والمساءلة الخاصة بالمشاركة مع قطاع الأعمال، مع التركيز على صحة المرأة والطفل والمراهق. وينبغي عليهم الدعوة إلى وضع مساءلة المطلق الهدف إلى إبعث رلى جدو ل الأعمال للبحث تحقيق الةلغةيط الة يحصل الشاملة وأهداف اتلثةيهم المستدامة، بما في ذلك المنتدى السياسي افع رلامسوتى (2019) المعتنلابينةيهم المستدامة ومؤتمر الةمقل المعنل بالصحة. يوينبغللكيانات الةلثةعباتلشراكة الةيحصن السداللةيسلأمم المتحدة ومفق راومتليل المعنلبيدمع حركة "كل امرأة، كل طفل" أن ترتيق بمعيير المساءلة في البرامج ارطقلية الةل تدمعها .

وفي المسق اقتراحتا الأمد الةمبالأمم المتحدة بشن إصلاح الشراكتا مع القطاع الخع صال اطنق المنظومة، تجسد توصياتنا معيير تمار سمار اشسةبمقن اولكالات الإنماتةي ووكالات الأمم المتحدة - وكلنه لا تُعد لابضرورة مةعقوة أو مطبعةقندما يقلمعة الأماطلابلرغ الةلدا إلى ابحرر.

وينبغي لمجلس إدارة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وأعضاء مكتبه تعزيز معايير المساءلة لحماية حق المرأة والطفل والمراهق في الصحة.

التدابير الرئيسية

- تدعيم معايير العناية الواجبة والممارسات المتبعة في قبول الأعضاء واستبقائهم لضمان تناول الآثار الصحية المترتبة على عملياتهم.
- حث الشركات على التعاون مع السلطات الوطنية لضمان المواءمة مع معايير الصحة العمومية.
- السعي على نحو استباقي إلى تشجيع الشركات الراغبة في الانضمام على الخضوع لتقييم أثرها الصحي، وتشجيع الأعضاء الحاليين على إجراء عمليات التقييم الخارجي لمبادراتهم التي تركز على الصحة.
- تخصيص مساحة على الموقع الإلكتروني الخاص بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة كي تستخدمها الأطراف المستقلة، بما في ذلك المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية، في نشر البيانات والتقييمات التي تتناول أداء الدوائر الصناعية.

وينبغي لرؤساء الوكالات التابعة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة والشراكة الصحية السادسة ضمان أن مسألة مشاركة قطاع الأعمال ومساءلته بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق وحقوقهم، تحوّل إلى مسار صريح لعمل المنابر المشتركة بين الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة التي تتناول مشاركة القطاع الخاص، على مستوى المسؤولين ومستوى العمل سواء بسواء. كما ينبغي لهم إشراك المجتمع المدني في عمليات تحديد معايير العناية الواجبة والمساءلة فيما يتعلق بتأهل الشركات من حيث استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة كشريك.

وينبغي للشركاء العالميين في حركة "كل امرأة، كل طفل" ضمان التطبيق المنهجي لمعايير الرصد والمساءلة القوية فيما يتعلق بمشاركة قطاع الأعمال، بما في ذلك الدعم الذي يقدمونه إلى الحكومات من أجل تنفيذ الاستراتيجية العالمية. ويحتل المجتمع العالمي لحركة "كل امرأة، كل طفل" مكانة تؤهله تماماً للاضطلاع بدور القيادة في الابتكار وفي نمذجة مساءلة القطاع الخاص بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق. وينبغي الاستفادة من المكانة الاستراتيجية التي يحتلها ممثلو القطاع الخاص في شراكة صحة الأم والطفل والوليد وسائر الجهات الهادفة إلى الربح التي قطعت التزامات بشأن حركة "كل امرأة، كل طفل" مناصرة للمبادرة.

وينبغي للمكتب التنفيذي للأمين العام تمكين أمانة شراكة صحة الأم والطفل والوليد من تحمّل كامل مسؤولية تنسيق التحسينات وإدارتها على صعيد الدورة الكاملة للالتزامات المقطوعة في إطار حركة "كل امرأة، كل طفل"، بما في ذلك تلك التي قطعها الحكومات والشركات. وينبغي لشراكة صحة الأم والطفل والوليد إدراج معايير المساءلة منذ بداية الالتزامات التي يقطعها القطاع الخاص بشأن حركة "كل امرأة، كل طفل". وينبغي لها تسهيل وضع معايير إقصائية وعملية العناية الواجبة، لتحكما التزامات القطاع الخاص بشأن حركة "كل امرأة، كل طفل".



وينبغي لفريق التوجيه الرفيع المستوى لحركة "كل امرأة، كل طفل" المساعدة على وضع مساءلة القطاع الهادف إلى الربح على جدول الأعمال العالمي الخاص بتحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019 ومؤتمر القمة المعني بالصحة الذي سيُقام أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام القادم. كما ينبغي للفريق وضع مساءلة القطاع الخاص بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق على جدول الأعمال الخاص به.

وينبغي لكيانات الشراكة الصحية السداسية التابعة للأمم المتحدة ومرفق التمويل العالمي لدعم حركة "كل امرأة، كل طفل" أن تطبق معايير العناية الواجبة والمساءلة على المشورة التقنية والبرامج القطرية التي تدعمها والتي يشارك فيها القطاع الخاص.

التدابير الرئيسية

- ينبغي لكيانات الشراكة الصحية السداسية التابعة للأمم المتحدة ومرفق التمويل العالمي لدعم حركة "كل امرأة، كل طفل"، مساعدة الحكومات على وضع آليات مجدية للتخطيط لمشاركة القطاع الخاص وتتبع أداءه.
- ينبغي للشراكة الصحية السداسية التابعة للأمم المتحدة تسهيل وضع الإرشادات التقنية بشأن معايير الرصد والمساءلة التي تتعلق بمشاركة قطاع الأعمال في مجال صحة المرأة والطفل والمراهق. وينبغي أن تتضمن هذه العملية المشاركة التامة للأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وأن تشمل أيضاً مشاوره الشركات.
- ينبغي لمنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ضمان أن الرصد العالمي للتغطية الصحية الشاملة يشمل الجهات الهادفة إلى الربح المقدمة للخدمات.
- ينبغي لمنظمة الصحة العالمية تسهيل تقديم الخدمات الاستشارية القانونية وتعزيزه دعماً للحكومات في سعيها إلى تنظيم دوائر صناعة المستحضرات الصيدلانية وصناعة الأغذية.

الجهات المانحة ومشاركة قطاع الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

التوصية 5

ينبغي للشركاء في التعاون الإيماني ضمان أن معايير الشفافية والمساءلة التي تتواءم مع الصحة العمومية تُطبق في جميع مشاركاتهم مع القطاع الهادف إلى الربح. وينبغي لهم الاستثمار في القدرات الوطنية الخاصة بالتنظيم والإشراف، وتنظيم الجهات الفاعلة التي تنتمي إلى القطاع الخاص والتي تتخذ مقرها في بلدانهم.

وينبغي للشركاء في التعاون الإيماني - بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية، والمصارف الإيمانية، والمؤسسات الوقفية المعنية بالصحة العالمية مثل مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومنظومة الأمم المتحدة - ضمان أن مشاركتهم مع القطاع الهادف إلى الربح تخضع لتوجيه المعايير نفسها التي تُطبق على المستفيدين من الدعم التقني والمالي الذي يقدمونه.

وينبغي للجهات المانحة الثنائية تطبيق معايير المساءلة تطبيقاً منهجياً على مشاركة القطاع الخاص من أجل حماية الحق في الصحة، ولاسيما فيما يتعلق بالمرأة والطفل والمراهق والجماعات التي تخلفت عن الركب. ويشمل ذلك جميع وسائل تعبئة استثمارات القطاع الخاص الموجهة إلى الصحة، بما في ذلك التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

التدابير الرئيسية

- ضمان الشفافية والإضافة.
- إجراء عمليات تقييم الأثر على الصحة وحقوق الإنسان والإنصاف.
- ضمان المشاركة المجدية للمجتمع المدني والمجتمع المحلي في صنع القرار واستعراض التنفيذ.
- جعل عمليات التقييم المستقل إلزامية والتقارير الصادرة بشأنها متاحة للاطلاع العام.
- تشجيع الحكومات على إتاحة مناقشة الشراكات المقررة بين القطاعين العام والخاص أمام الجمهور، ولاسيما الشراكات التي تؤثر على الصحة، وإشراك المجتمع المدني في تصميم هذه الشراكات ورصدها.

وينبغي للشراكة العالمية من أجل تعاون إيماني فعال ضمان أن الصحة تحظى بالاهتمام الكافي - مع إيلاء عناية خاصة للمرأة والطفل والمراهق - في الإرشادات (التي يجري حالياً إعدادها ويُتوقع صدورها في عام 2019) الموجهة إلى الجهات المانحة الثنائية والمصارف الإيمانية بشأن الاستخدام الفعال لطرائق مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وينبغي للشركاء في التعاون الإيماني الاستثمار في نُظم التنظيم والمساءلة الوطنية القائمة على المشاركة، من أجل إخضاع الشركاء من القطاع الخاص للمساءلة بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق.

التدابير الرئيسية ومجالات الاستثمار

- تحديث نظم إدارة المعلومات الصحية الوطنية لتشمل الجهات المقدمة للخدمات الهادفة إلى الربح من القطاع الخاص.
- تعزيز قدرة القطاع العام على تنظيم القطاع الخاص، وشراء الخدمات، والتفاوض بشأن العقود، وإدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- بناء قدرة الحكومات على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الدولية وتنظيم عمليات الشركات المتعددة الجنسيات من أجل حماية الصحة العمومية.
- وضع الإرشادات للحكومات والبرلمانات بشأن التشريعات النموذجية لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مجال الصحة على نحو فعال.
- تعزيز آليات المساءلة والإشراف المستقلة، مثل النُظم القضائية والقانونية، ومنظمات المجتمع المدني التي تضطلع بوظائف المساءلة الاجتماعية.



تقرير عام 2018

موجز التوصيات

القطاع الخاص: من الذي ينبغي أن يخضع للمساءلة؟
بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق



iapewec.org